

دستور النظام الكويتي  
وعملية صنع القرار السياسي

**Translation of the Constitution of the Kuwaiti regime  
And political decision-making**

بحث مقدم من  
سرور جرمان سرور الجرمان

إشراف

الأستاذ الدكتور

جمال على زهران

أستاذ العلوم السياسية

رئيس قسم العلوم السياسية (سابقاً)

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

الدكتور

أحمد محمد العايدى

أستاذ مساعد العلوم السياسية

وكيل الكلية للدراسات العليا

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

## ملخص البحث

تعتبر عملية صنع القرار السياسي ، أحد أهم الموضوعات في دراسات علم السياسة في النصف الأخير من القرن العشرين ، سواء كان صنع القرار في السياسات الداخلية وما تفرع عنه من تخصص فرعي هو علم السياسات العامة ، أو في صنع القرار في السياسات الخارجية للدول .

وأصبح هناك مدارس عديدة في تحليل عملية صنع القرار السياسي على المستويين (الداخلي - الخارجي) ، كما أضحت هناك رواد لهذه المدرسة أو تلك.

ومن زاوية أن سلطات الدول الحديثة ، ثلاث هي : السلطة التشريعية المختصة بإقرار القوانين وإصدارها بإسم الشعب ، والسلطة التنفيذية التي تنفذ القوانين التي يصدرها البرلمان ، كما أن هناك السلطة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات وفقاً للقوانين الصادرة من البرلمان ، في إطار منظومة متكاملة تشمل توزيع الأدوار فيما بين هذه السلطات الثلاثة.

وباعتبار أن هذا الموضوع هام في تحليل السياسة الخارجية كما هو مهم في تحليل السياسة الداخلية ، لذا فإن إختياره كإطار تحليلي لفهم وشرح وتفسير السياسة الخارجية لدولة ما ، أضحت أمراً مهماً للغاية وذلك للكشف عن كيفية صنع القرار وإتخاذه في هذه الدولة .

وتعتبر دولة الكويت ، من الدول القديمة في منطقة الخليج العربي ، والتي حصلت على إستقلالها عام 1961، ووجد البرلمان وبقية السلطات منذ نشأة الدولة ، وأصبح للدولة دستور يجري العمل به حتى الآن ، وهي من الدول التي تعتبر مرجعية في الممارسات الديمقراطية في منطقة الخليج والمنطقة العربية بأسرها، ولذلك فإن البحث والتحليل في دور السلطات المختلفة وخاصة التنفيذية والتشريعية في صنع السياسة الخارجية لدولة الكويت ، يصبح أمراً مهماً.

حيث تكشف الأوضاع الحالية عن خبرة الدولة الكويتية في إدارة شئونها الخارجية في ضوء الواقع والظروف التي عاشتها مع جيرانها وتدخلات الدول الكبرى ، الأمر الذي يقطع بضرورة دراسة كيفية صنع القرارات الخارجية ، والكشف عن الدور الحقيقي للسلطتين التشريعية والتنفيذية في إعداد ورسم السياسة الخارجية بل والكشف عن الدور الحقيقي في صنع قرارات هذه السياسة.

## **Abstract**

Political decision-making is one of the most important topics in political science studies in the latter half of the twentieth century, whether it is decision-making in domestic policies and the sub-discipline of public policy, or in foreign policy decision-making. There are many schools in the analysis of political decision-making at the levels (internal - external), and there have become pioneers of this school or that

From the perspective of the powers of the modern countries, three are: the legislative authority competent to approve and promulgate laws in the name of the people, and the executive authority that implements the laws issued by Parliament, and there is also the judicial authority competent to adjudicate disputes in accordance with the laws issued by Parliament, within the framework of an integrated system includes the distribution of roles Among these three authorities

Given that this topic is important in foreign policy analysis as it is in domestic policy analysis, its choice as an analytical framework for understanding, explaining and interpreting a country's foreign policy has become very important to reveal how decision-making and decision-making is made in that country

The State of Kuwait, one of the old countries in the Gulf Arab region, which gained independence in 1961, and found the parliament and the rest of the authorities since the inception of the state, and the State has become a constitution in force so far, one of the countries that are considered a reference in democratic practices in the Gulf region and the Arab region Therefore, research and analysis on the role of the various authorities, especially the executive and the legislature in the foreign policy making of the State of Kuwait, becomes important

The current situation reveals the experience of the State of Kuwait in managing its foreign affairs in the light of the reality and circumstances it has experienced with its neighbors and the intervention of major countries, which interrupts the need to study how to make foreign decisions, and reveal the real role of the legislative and executive authorities in the preparation and formulation of foreign policy and even reveal the role The real decision-making policy

## مقدمة البحث

تعد عملية صنع القرار السياسي في النظام السياسي لدولة الكويت ، وتحليل دور السلطة التنفيذية والتشريعية في صنع القرار السياسي عمومًا ، وفي صنع القرار في مجال السياسة الخارجية على وجه الخصوص ، وذلك في الفترة من (1990م – 2016م) ، مع الإشارة إلى التطبيق على عدة قضايا ، منها على سبيل المثال : صنع القرار في الغزو العراقي للكويت عام 1990 ، وكذلك في مواجهة الحرب الأمريكية على العراق في مارس 2003م ، ثم التغيرات التي حدثت على النظام العربي منذ نهاية عام 2010 مع ظهور ثورات ما سمي بالربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

ولقد مر النظام الكويتي خلال العقود الثلاثة منذ عام 1990 بتطورات كبيرة أثرت على بنية النظام السياسي ونظريته للدوائر التي تشكل سياسته الخارجية خاصة الدائرة العربية والخليجية ، حيث أصبحت الكويت أكثر إرتباطاً بدائرتها الخليجية ، بينما شهدت بعض الفترات تجاه بعض الدول العربية التي لم تساند الكويت في أزمة الغزو، وقد أنشأت الكويت أدوات جديدة تم تفعيلها في سياستها الخارجية خصوصاً لدعم قوتها الصلبة والناعمة.

## أهداف البحث

يهدف البحث إلى عدة أهداف و هي:-

1. دراسة عملية صنع القرار السياسي في دولة الكويت خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتعرف على أهم التطورات التي حدثت على تلك العملية.
2. التعرف على طبيعة دور السلطة التشريعية في صنع القرار السياسي في الكويت ودرجة مشاركته للسلطة التنفيذية.
3. الكشف عن أهم الأدوات التي تم إستحداثها في السياسة الخارجية الكويتية ودورها في تنفيذ أهداف سياسة الكويت الخارجية.
4. تحليل أهم المؤثرات الداخلية والخارجية التي أثرت على صنع قرار السياسة الخارجية في الكويت.

## أهمية البحث

تتنحصر هذه الأهمية فيما يلي:-

- (1) جودة الموضوع ، حيث أن موضوع جاد يستحق الدراسة لمعرفة دور جميع أجهزة ومؤسسات الدولة وسلطاتها المختلفة في صنع القرار السياسي.
- (2) محدودية الدراسات العلمية في هذا الموضوع ، حيث أن هناك القليل من الدراسات في شكل أبحاث ودراسات محدودة ، لم تصل بعد إلى دراسات علمية في درجة الماجستير والدكتوراه.
- (3) إرتباط الدراسة بفترات معينة تتعلق بتولي أمير دولة الكويت الحكم ونهاية فترته إرتباطاً بدور البرلمان وإكمال مدده الدستورية ، أو حله بمرسوم أميري مثلما حدث مؤخرًا مع البرلمان الذي تم حله في شهر سبتمبر 2016م.

4) إهتمام الباحث بعملية صنع القرار السياسي عمومًا ، وسبق دراسته في هذا النطاق في شكل دراسات محدودة ، يرى أن تتوج بدراسة الدكتوراه حول هذا الموضوع.

## إطار البحث

### الإطار الموضوعي

يتحدد موضوع هذا البحث في تحليل عملية صنع القرار السياسي الخارجي في دولة الكويت ودور السلطتين التنفيذية والتشريعية في ذلك ، مع التطبيق على ثلاث حالات هي: الغزو العراقي للكويت ، وحالة الحرب الأمريكية على العراق 2003م ، ثم أحداث الثورات العربية منذ نهاية عام 2010 فيما سمي بالربيع العربي.

### الإطار الزمني

فيحدد بعام 1990، وهو العام الذي قامت فيه العراق بغزو الكويت وتمثل تلك الأزمة أقوى وأخطر الأزمات التي واجهتها الكويت في تاريخها الحديث والمعاصر، وينتهي البحث بحل البرلمان الكويتي في سبتمبر 2016م ، حيث أن دور البرلمان في عملية صنع القرار يحتاج إلى تحليل وبحث.

### الإطار المنهجي

يقوم هذا البحث بالإعتماد على منهج صنع القرار الذي يحظى بإهتمام علمي كبير في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة ، حيث تعرف عملية صنع القرار بأنها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لا يخلو أي منها من عنصر الشك ، ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة.

### أقسام البحث

لأشك في ضوء أهداف البحث وتساؤلاتها ، وإطارها النظري والمنهجي ، وفي ظل الدراسات السابقة وما توصلت إليها من نتائج ومعالجات علمية ، أمكن تقسيم هذا البحث إلى المباحث التالية :-

المبحث الأول : الإطار الدستوري للنظام السياسي الكويتي

المبحث الثاني : الإطار التحليلي لصنع قرار السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الثالث : دور السلطة التنفيذية في النظام السياسي الكويتي.

المبحث الرابع : دور السلطة التشريعية في النظام السياسي الكويتي.

## المبحث الأول

### الإطار الدستوري للنظام السياسي الكويتي

شهد النظام السياسي الكويتي العديد من التطورات منذ نشأة الكويت حتى تأسيس الدولة الكويتية الحديثة عام 1961، وترجع الجذور التاريخية لهذه التجربة إلى المراحل المبكرة من نشأة الكويت ، حيث قام الحكم فيها منذ تأسيسه على أساس مبدأ الشورى وقد كانت طريقة إختيار الحاكم أقرب إلى عقد إجتماعي غير مكتوب بين الحاكم والمحكومين ، وكان هذا العقد يقوم على نظام البيعة مقابل مبدأ الشورى.

وكانت نشأة دولة الكويت نتيجة إختلاط بين القبائل المهاجرة مكونة مجتمعاً جديداً في الكويت وقد إختار أهالي الكويت الحاكم الأول الشيخ صباح الأول عام 1716م بطريقة توافقية و تشاورية ، فمن ناحية كانت لوالده الزعامة على قبيلته منذ أن كانوا في نجد، ومن ناحية ثانية كان هو الوحيد من بين زعماء القوم الذي يقيم إقامة دائمة في الكويت ، حيث معظم وجهاء المنطقة يعملون في البحر في صيد اللؤلؤ، وبعد تنصيبه أمير أخذ من زعماء القبائل العهد بالسمع والطاعة ، وقد مثل هذا الحدث البذرة الأولى لإقامة النظام السياسي الكويتي ، وعلى الرغم من عدم وجود مجالس تشريعية أو شورى بالمعنى المعروف الآن ، فقد عرف الحكم آنذاك بالحكم المشترك وظل هذا الأسلوب معمول به في الكويت حتى أو آخر القرن التاسع عشر الميلادي .

ولقد تولى حكم الكويت الشيخ مبارك الصباح في الفترة ما بين 1896-1915 وتميز حكمه ببروز دور المعارضة السياسية التي قادها كبير الأعيان وقتذاك الشيخ يوسف آل إبراهيم ، وبعد وفاة الشيخ مبارك 1915 خلفه ابنه الشيخ جابر مبارك وإستمر حتى توفي عام 1917، ثم الشيخ سالم مبارك الذي توفي عام 1921، وبعد وفاته شهدت الكويت تطور جديد حيث إجتمع جماعة من التجار والوجهاء في ديوان ناصر البدر، وكتبوا عريضة وقع عليها عدد من أهالي الكويت تضمنت بنوداً رئيسية أهمها : الإتفاق على تعيين الحاكم والمشاركة الشعبية في الحكم ، حيث تم ترشيح ثلاثة من ذرية مبارك للحكم وهو أحمد الجابر وعبد الله السالم وحمد المبارك ، وقد تولى الحكم الشيخ أحمد الجابر الذي كان أكبرهم سناً ، وقد وافق الشيخ أحمد على هذه العريضة وقام بتأسيس مجلس الشورى عن طريق تعيين 12 عضو من تجار الكويت وأعيانها وهو ما يعد تقنين للمشاركة الشعبية في الحكم.

وتعتبر المشاركة الشعبية في الحكم في الكويت من التجارب الرائدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية فهي تجسد تجربة ديمقراطية تعتبر من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج ، حيث إنتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً شورياً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعاً ما، بحيث يضمن للمواطنين حق إختيار الحاكم ومبايعته والتشاور معه في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد. وقد تجسد ذلك مؤسسياً من خلال أول مجلساً شورياً في البلاد عام 1938، الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على المشاركة في الحكم.

وتؤكد الوثائق الدستورية السابقة على الدستور الدائم في الكويت أن الوثيقة التي وضعها

مجلس الشورى في عام 1938 هي أول دستور كويتي ، وقد جاءت المادة الأولى فيها لتؤكد على أن الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها الناخبين ، كما حددت صلاحيات مجلس الأمة.

ومنذ عام 1950 توسعت حرية العمل المدني في الكويت حيث ظهرت الصحافة بشكل موسع وكذلك الأندية الثقافية و الإجتماعية والرياضية ، وحقيقة الأمر أنه كانت هناك جذور تاريخية للأساس الفكري والثقافي في الكويت أسهمت بشكل كبير في تنمية الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي وساعدت على الإسراع في عملية التطور السياسي في الكويت ، وقد تشكلت في عام 1954 لجنة الأندية الكويتية وهي لجنة تضم جميع الأندية في الكويت والتي ضمت جميع شرائح المجتمع وقد قادت تلك اللجنة العمل الوطني في الكويت من أجل المطالبة بالديمقراطية والتصدي لشركات النفط الأجنبية وطالبت بوضع دستور للبلاد وإجراء إنتخابات تشريعية.

وبالتالي فقد ساعد على زخم التجربة الكويتية في تلك المرحلة قوة المجتمع المدني الذي يعدّ الركيزة الأساسية لبلورة الأفكار والأطروحات والرؤى السياسية التي لها دور بارز في قيام تنظيمات فكرية وسياسية ودينية في أي بلد ، حيث يوجد في الكويت العشرات من جمعيات النفع العام ذات الاهتمامات المختلفة . ويدل وجود هذه التنظيمات على أسبقية الكويت في إرساء تجربة ديمقراطية راسخة ذات سمات خاصة تختلف عن مثيلاتها من الدول الواقعة في الإقليم الجغرافي نفسه، من خلال أندية أدبية وثقافية وتعليمية أثرت في حياة الناس ووعيهم وفي العمل التطوعي والنضج السياسي . وكان لهذه الأندية والجمعيات نصيب الأسد في نشأة مؤسسات المجتمع المدني ، التي نمت لتشكّل اللبنة الأولى للتطور الفكري والسياسي في البلاد ، والتي أثرت بدورها في قيام التنظيمات والتيارات السياسية لاحقاً.

ولقد تأثرت الكويت بما مرت به المنطقة من أحداث خلال فترة الخمسينيات وبداية الستينيات حيث كان هناك رغبة جامحة للإستقلال الوطني والتخلص من الإستعمار والمطالبة بتحرير البلدان العربية ، ومن هنا نشأت الحركات الشعبية التي تطالب بالاستقلال والتخلص من التبعية ، ولقد تراكبت مع تلك الحركة حركة شعبية في الكويت تسعى إلى التخلص من التبعية لبريطانيا ، وحينما بدأت بريطانيا بإعادة حساباتها ومراجعة سياساتها في المنطقة ، قررت منح إمارة الكويت إستقلالها بمذكرة بعثها المقيم السياسي للمملكة المحدة في الخليج إلى حاكم الكويت في 19 يونيو 1961 ورد الحاكم عليها في نفس اليوم وتصبح الكويت دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعتبر هذا اليوم هو يوم إستقلال الكويت.

ومع إستقلال الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح عام 1961، بدأت مرحلة سياسية جديدة ، إذ بدأ التمهيد لقيام نظام دستوري ديمقراطي يكفل للكويتيين حقوقهم وحررياتهم ، ويكون لهم دور في المشاركة في الحكم وإدارة شؤون البلاد ، حيث صدر مرسوم أميري في 26 أغسطس 1961 بالدعوى لإجراء إنتخابات عامة لإختيار مجلس تأسيسي يتولى إعداد دستور دائم للبلاد وتكون مده ذلك المجلس سنة واحدة ، كما صدر بعد ذلك قانون ينظم عملية إنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي.

ومن هنا يمكن القول أن دولة الكويت قامت على أساس عقد إجتماعي بين أسرة آل الصباح والشعب الكويتي ، وقد إستمر هذا العقد حتى بعد إستقلال الكويت ، حيث نشأت لدى

النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب هما الضمانة الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية حديثة توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة ، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة البلاد وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي .

ولقد أخذ دستور دولة الكويت بالمزج بين النظامين البرلماني والرئاسي ، حيث أخذ من النظام البرلماني أن نظام الحكم وراثي والحاكم غير مسئول وذاته مصونة لا تمس ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، وكذلك الأخذ بالفصل المرن بين السلطات الثلاث مع التعاون والتداخل فيما بينهم ، والوزراء أعضاء في مجلس الأمة ولهم حق التصويت ، بينما أخذ من النظام الرئاسي أن عملية إختيار الحكومة تتم من قبل الحاكم وبمعزل عن نتائج الإنتخابات البرلمانية ولا يملك مجلس الأمة حل الحكومة ، وعند حدوث خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يحسمه الأمير ، الوزارة مسئولة أمام الأمير.

### العلاقة بين السلطات

على الرغم من أن الفقهاء يرون إقترب النظام السياسي في دولة الكويت من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون بينها حيث نصت المادة 50 من الدستور على أن "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض إختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور.

إلا أنه في التطبيق الفعلي ترجح كفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية ، حيث نصت المادة 51 من الدستور على أن " أمير الدولة يشترك مع مجلس الأمة في السلطة التشريعية" كما ذكرنا سابقاً. وكذلك تعطي المادة 106 من الدستور لأمير الدولة الحق في تأجيل إجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً على ألا يتكرر التأجيل في دور الإنعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة . أما المادة 107 فقد نصت على أنه للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى.

### المبحث الثالث

#### الإطار التحليلي لصنع القرار السياسية الخارجية الكويتية

يعتبر منهج صنع القرار السياسي ، من المناهج الحديثة التي تم الإستقرار عليها بإعتبارها أحد الطرق العلمية لتحليل السياسة الخارجية للدولة . حيث يتم النظر إلى السياسة الخارجية للدولة من واقع صنع قرارات معينة والأسلوب الذي إتبع في إصدارها ، وطبيعة العلاقة بين المستويات المختلفة لنظام صنع القرار وحجم وجود وفعالية رئيس الدولة الذي يختلف باختلاف الأنظمة . فمنهج صنع القرار يساعد في تحليل طبيعة النظام السائد في الدولة من حيث مدى ما يسمح به من درجة المشورة في عملية صنع القرار من عدمه ، كما أنه يسهم في الكشف عن آليات عملية صنع القرار ذاتها من حيث مستويات هذه العملية ، ودرجة التفاعل بين أطرافها المختلفة ، فضلاً عن أن هذا المنهج يساعد على فهم السياسة الخارجية القائمة في الدولة وكيفية صنعها وتحديثها وترجمة خطواتها العملية في ضوء مصالح الدولة بشكل عام، ومن ثم يتم تقييم قرارات السياسة الخارجية



من حيث درجة نجاحها أو فشلها.

لذلك فإن هذا المنهج وإن كان يسهل تطبيقه ، في الدول التي تتسم باستقرار مؤسساتها وهي الدول المعروفة بالدول الديمقراطية أو الدول المتقدمة، إلا أن هذا المنهج يصلح أيضاً للدول المختلفة في العالم الثالث

وقد كشفت دراسات عديدة استخدمت هذا المنهج لتحليل السياسة الخارجية في العديد من دول العالم الثالث، وتوصلت إلى نتائج مهمة تتمحور حول ملائمة هذا المنهج لدراسة السياسة الخارجية وتقييمها من حيث النجاح والفشل. ولكن في ضوء ما تتسم به دول العالم الثالث من حيث محدودية الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم استقرار المؤسسات السياسية، وعدم تحديد أدوارها طبقاً لما هو محدد لها، بل وعدم قيامها بواجبها الرسمي في الواقع العملي في ضوء سمات هذه الدول، لذلك فإن هذا المنهج ودراساته المختلفة تمحورت حول اتجاهين أساسيين:

الأول: يركز في دراسته للسياسة الخارجية على صانع القرار الرئيسي، باعتباره القوة المحركة للقرارات السياسية، ويتركز هذا في شخص رئيس الدولة ونخبة محدودة حوله، وهذا النهج يتلاءم مع طبيعة بلدان العالم الثالث، ومن بينهم دولة الكويت وأميرها ومساعدوه.

الثاني: يركز في دراسته للسياسة الخارجية على المؤسسات السياسية ودورها وحدود هذا الدور وفعاليتها في صنع القرار السياسي، إلا أن هذا النهج يتلاءم مع الدول المتقدمة التي تتسم باستقرار مؤسساتها، وتواصل الممارسة الديمقراطية في هذه المجتمعات.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن دولة الكويت، من الدول الحديثة الأخذة في النمو، ومن بين دول العالم الثالث ، إلا أنها من الدول التي استقرت مؤسساتها السياسية إلى حد ما، لذلك فإنه يمكن الأخذ بمنهج صنع القرار السياسي ، وكذلك يمكن الدمج بين الاتجاهين في عملية صنع القرار، فعلى الرغم كذلك من أن هناك تركيز على الدور الرئيس والفعال لشخص رئيس الدولة (الأمير) في عملية صنع القرار السياسي ، إلا أن هناك دور لباقي المؤسسات والعوامل الأخرى لا يمكن التغافل عنه وإن كان هذا الدور لا يزال محدود إلا أنه يظهر بشكل جلي في كثير من القضايا ومن أهم تلك المؤسسات المؤسسة التشريعية.

ولا تعتبر سياسة الكويت الخارجية سياسة ذاتية المنبع أو التأثير بل هي خارجية التأثير والتوجه بمعنى أن السياسة الخارجية الكويتية على الرغم من ثوابتها فإنها تشمل ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجهاً أو مبادرة ذاتية وبعبارة أدق فالبيئة الخارجية تشكل تأثيراً أعظم من الديناميكيات الداخلية في سياسة الكويت وسياسة الكويت الخارجية قائمة على كمية ونوعية من المتغيرات في سياسة الدول المجاورة والتغيرات الإقليمية.

وفيما يلي نتناول الإطار التحليلي لصنع قرار السياسة الخارجية الكويتي حيث نبدأ من المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الكويتية وذلك للتعرف على أهم التطورات التي لحقت بها، ثم نحدد أهم أهدافها ، والعوامل المؤثرة عليها والخطوات التي تمر بها وأهم مستوياتها:

**أولاً: المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الكويتية:**

مرت السياسة الخارجية الكويتية بثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى : تسمى بالمرحلة الإيجابية منذ عام 1961: 1991 والتي اتسمت بدعمها القضايا العربية والإسلامية لا سيما القضية الفلسطينية حيث لعبت خلالها دوراً مهماً وكبيراً في حل الخلافات بين الدول حتى الكبيرة منها ورفضت التحالفات الأمنية والقواعد الأجنبية في الخليج ولم يكن للكويت تحديات أو مشكلات داخلية كبيرة ، حتى انتهت تلك المرحلة بالاحتلال العراقي للكويت عام 1990 والذي سعى إلى إلغاء الكويت وهوية شعبها.

المرحلة الثانية : وإمتدت منذ1990 وحتى 2003 وسميت مرحلة ما بعد التحرير أو مرحلة السياسة الواقعية ، حيث واجهت الكويت خلالها مشكلة كبيرة مع العراق وأصبح لديها أزمة وجود و حدود، وقد تطلبت المرحلة العمل على الحيلولة دون تكرار هذا الخطر ولم يكن بإمكان الكويت إتباع سياسة محايدة في ظل نظام عالمي جديد تنصده الولايات المتحدة وهو ما دفعها لعقد اتفاقيات أمنية مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

المرحلة الثالثة : وهي تمتد منذ عام 2003 حتى الآن وسميت بمرحلة التعددية حيث قامت الكويت بالتعاون مع الولايات المتحدة والتي أصبحت حليفاً رئيسياً لها وقدمت دعماً مالياً كبيراً في محاربة الإرهاب ، وساعدت على إسقاط نظام صدام حسين وطورت من إستراتيجيتها الدبلوماسية والاقتصادية للتحويل لمركز مالي واقتصادي عالمي.

#### ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الكويتية

تسعى السياسة الخارجية الكويتية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بما يخدم مصالحها الوطنية وذلك بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل بالقوة والرفاهية والمكانة وهذه الأهداف تعتبر ثوابت لا تتغير وتعتبر المحدد والموجه للسياسة الخارجية الكويتية بشكل عام ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف فيما يلي:

- حماية أمن وإستقلال الدولة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- رفض إستخدام القوة في تسوية الخلافات والنزاعات بين الدول والوقوف بجانب المعتدي عليه وتأييده لدفع الظلم عنه.
- حماية المصالح والقيم العربية و الإسلامية والحفاظ على وتيرة متنسقة من الإرتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام.
- تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.
- إستثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم القضايا الوطنية أولاً ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً من خلال ضمان ووقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلاً عن القضايا القومية.
- إستغلال علاقات الكويت الخارجية و ثرواتها المادية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة .

### ثالثاً: صنع القرار في الكويت

إن صناعة قرار السياسة الخارجية في الكويت تتعدد وتتنوع أجهزته فمنها الأجهزة الرسمية ومنها غير الرسمية ولاشك أنه على رأس الأجهزة الرسمية يأتي أمير البلاد ومجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الخارجية ومجلس الأمة أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من الجمعيات والنقابات ومجموعة من الأفراد داخل النظام السياسي ممن لهم تأثير ملحوظ كرجال أعمال وشيوخ قبائل والعلماء .. الخ .

### رابعاً: مستويات ومراحل إتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية:

تمر عملية صناعة القرار السياسي حتى إتخاذه في الكويت بمجموعة من الخطوات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

المستوى الأول : يختص به أمير البلاد وولي العهد ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى وتوجيهات أمير البلاد باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

المستوى الثاني : ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها زير الخارجية في المؤتمرات الدولية وإجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت تجاه مختلف القضايا في ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث : ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة

المستوى الرابع : يتعلق بمجلس الأمة حيث أنه أصبح من إختصاصات هذا المجلس ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات و الإتفاقيات الدولية و الإمتيازات و إقتراح ما يراه بشأنها وحسب ، وإنما التأثير السياسي داخلياً وخارجياً والتهديد في بعض الأحيان بطرح الثقة في حال رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو إتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة.

### المبحث الثالث

#### دور السلطة التنفيذية في النظام السياسي الكويتي.

#### أولاً: الأمير أو رئيس الدولة:

تنص المادة الرابعة من الدستور الكويتي على أن " الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح ، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابتناً شرعياً لأبوين مسلمين"

وتعتبر هذه المادة هي الوحيدة من بين مواد الدستور التي جاء فيها ذكر ذرية مبارك الصباح ، أي أن الأسرة كما بين الدستور ينحصر دورها في إختيار الأمير وولي العهد في حين

جاء قانون أحكام توارث الإمارة رقم 4 لسنة 1964 في عشر مواد تخص الأمير وولي العهد. ويمارس الأمير السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء فالأمير هو رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه الذين يعينهم بعد المشاورات التقليدية مع أعضاء مجلس الأمة.

طبقاً للدستور الكويتي يعتبر الأمير هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية يتولى منصبه عن طريق الوراثة ويشترط فيمن تسند إليه الإمارة وفقاً لنصوص الدستور وقانون توارث الإمارة .

### سلطات رئيس الدولة

يتمتع رئيس الدولة بالسلطات التالية كما حددها الدستور:

#### 1- الاختصاصات السياسية:

- يختص الأمير بتزكية ولي العهد وبعد موافقة مجلس الأمة ومبايعته ويصدر الأمير أمراً أميرياً بتعيين ولي العهد.

- كما يختص الأمير بإختيار رئيس مجلس الوزراء دون سواه ويصدر أمراً أميرياً بتكليفه أو إعفائه من منصبه.

- يختص الأمير بالإستعانة بولي العهد في بعض الأمور الداخلة في صلاحيات رئيس الدولة إذا صدر أمر بذلك .

- يختص الأمير بإستدعاء رئيس مجلس الوزراء أو أي وزير ليسأله عن أعمال وزارته وذلك لأن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولية تضامنية أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة.

- الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يولي الضباط ويعزلهم وفقاً للقانون

- للأمير حق إعلان الحرب الدفاعية وذلك بإصدار مرسوم في ذلك الخصوص إلا أن حق إعلان الحرب الهجومية محظور بنص الدستور .

- للأمير أن يصدر أمراً أميرياً بتعيين وكيل أو أكثر لتولي إجراءات التقاضي ويوجه إليهم الأوراق القضائية في الشؤون الخاصة بالأمير.

#### 2- الاختصاصات التشريعية للأمير

خص المشرع الدستوري الأمير بسلطات تشريعية واسعة وهذه نتيجة طبيعية للأخذ بالنظامين البرلماني والرئاسي ، حيث تنص المادة 51 من الدستور على أن " السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور"

#### ثانياً: مجلس الوزراء :

هو الجهاز الذي يقوم برسم السياسة العامة للدولة والتي تقع على عاتق الوزراء أمر تنفيذها

والوزارة هي الفرع الثاني للسلطة التنفيذية وتتكون من رئيس الوزراء ومجموعة من الوزراء وهي عبارة عن حجر الزاوية في النظام البرلماني في الكويت حيث أنها حلقة وصل بين رئيس الدولة من جهة والبرلمان من جهة والبرلمان التي تسأل أمامه من جهة أخرى وفي حين أن رئيس الدولة غير مسئول فإن الوزراء مسئولين بشكل متضامن.

أما رئاسة مجلس الوزراء فقد جرى العمل منذ الإستقلال على أن يتم إختياره من أبناء الأسرة الحاكمة بعد إجراء المشاورات التقليدية ، ويعاونه خمسة وزراء من أسرة الصباح يتقلدون في كثير من الأحيان ما يسمى بوزارات سيادية.

## المبحث الرابع

### دور السلطة التشريعية في النظام السياسي الكويتي

يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفت في الكويت في تاريخها الحديث نظراً للدور المحوري والمهم الذي تلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية فمن حيث التكوين حرص المشرع على أن يعكس هذا التكوين إرادة الشعب.

وبشكل عام تعتبر السلطة التشريعية هي الجهة التي تمتلك سلطة سن القانون بمفهومه الشكلي ومضمونة الموضوعي ، وقد أنط الدستور الكويتي طبقاً للمادتين 25، 79 الإختصاصات التشريعية بالأمير ومجلس الأمة فهما بذلك يمثلان سلطتين مشتركتين ، أي أنه يمكن النظر إلى مهام السلطة التشريعية بإعتبارها مهام مشتركة ومركبة بين مجلس الأمة ورئيس الدولة (الأمير) ويتم توزيعها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون عن طريق الإقتراع العام السري المباشر ويعد الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم و مدة المجلس أربع سنوات ميلادية ويشترط في المرشح لعضويته أن يكون كويتيأ بصفة أصلية وأن لا يقل عمره يوم الإنتخاب عن 30 سنة وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها وقد أجريت أول إنتخابات نيابية في تاريخ الكويت في 23 يناير 1963 وتآلف من 50 عضو يمثلون 10 مناطق بمعدل 5 أعضاء لكل منطقة .

### إختصاصات مجلس الأمة الكويتي

ويمكن تناول تلك الإختصاصات فيما يلي:

#### أولاً: الإختصاصات التشريعية:

يأخذ الإختصاص التشريعي لمجلس الأمة الخطوات التالية:

#### 1- إقتراح القانون

يعتبر الإقتراح الحكومة والإقتراح البرلماني ذو طبيعة واحدة ، إلا أن مشروع القانون (إقتراح بقانون) الذي يقترحه أحد الأعضاء ويرفضه مجلس الأمة لا يوجد تقديمه مرة أخرى في نفس دور الانعقاد ، بينما لا يوجد هذا القيد بالنسبة للإقتراحات المقدمة من عضو من أعضاء المجلس إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية للصياغة القانونية المناسبة ، وكذلك في حال

مشروع القانون المقدم من الحكومة فإنه لا يعرض على هذه اللجنة بل يرسل مباشرة إلى اللجنة المختصة.

## 2- إعادة النظر (التصديق):

إذا صدق الأمير على المشروع بقانون خلال 30 يوم تكون العملية التشريعية قد تكون إشتملت أركانها لكن الأمير له أن يصدق أو لا يصدق على المشروع وأن يطلب بمرسوم مسبب إعادة النظر فيه من قبل مجلس الأمة وللمجلس أن يستجيب لما أبدته الحكومة من إعتراضات (الاعتراض التوقيفي) ويعدل المشروع في ضوءه وله أن يصمم على وجهة نظره الأولى ولكن يلزم لذلك أغلبية ثلثي أعضاء المجلس وبذلك يتعين التصديق والإصدار وإذا مضت مدة 30 يوم دون أن يصدق عليه الأمير أو يطلب إعادة النظر فيه يصبح قانوناً ساري المفعول ومن ثم يتم إصداره ويحق للمجلس إعادة طرحه في الدور التشريعي التالي ويحتاج لإقراره أغلبية أعضاء المجلس .

## 3- المعاهدات:

للمجلس دور أساسي في الموافقة على المعاهدات حيث أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزينة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلاً لقوانين الكويت السارية يجب لنفاذها أن تصدر بقانون .

## ثانياً: الاختصاص المالي :

إضافة للاختصاص التشريعي فإن معظم سلطات مجلس الأمة مستمدة من مهمته في صنع القوانين أو تشكيل السياسة العامة ومن أهم اختصاصات مجلس الأمة الرقابة المالية وتعتبر بحق أقدم الإختصاصات التي إرتبطت بنشأة وتطور المجالس النيابية ويمكن تصنيف الإختصاصات المالية على النحو التالي:

### 1- الضرائب

تستطيع الحكومة أن تقترح إنشاء ضريبة عامة جديدة مقابل خدمة حكومية عامة ، كما تستطيع إقتراح إلغاء ضريبة قائمة ، ويستطيع كل عضو في المجلس أن يقترح الشيء بنفسه أما الرسوم وهي المبالغ التي تدفع مقابل خدمة خاصة فيمكن إصدارها بناء على قانون.

### 2- القروض:

قد تكون الدولة مقترضة أو تكون مقرضه كما تكفل الدولة قرضاً ، والقرض يلقي عبئاً على كاهلها بل يلقي أعباء على أجيال قادمة ومثل هذا الأمر الخطير لا تستطيع إرادة السلطة التنفيذية الانفراد بتحملة ولذلك فهو يحتاج لقانون إلا إذا كان القرض من هيئة أو مؤسسة عامة أو أشخاص معنويين فيمكن أن يكون القرض والحال هذه بناء على قانون صادر.

### 3- الإلتزامات والاحتكارات:

يقصد بالإلتزام أن تتعهد الدولة إلى أطراف أخرى (شركة حلية أو أجنبية) بإدارة مرفق من المرافق العامة أو إستثمار أحد موارد الثروة الوطنية كما يقصد بالإحتكار أن يعهد لجهة معينة دون غيرها ممارسة نشاط معين لا ينافسها فيه أحد وإذا كانت ثروة البلاد تتركز في مورد طبيعي معين كما هو الحال في الكويت ، فإن الضرورة تقتضي أن يكون منح الإلتزام أو الإحتكار بقانون وليس فقد بناء على القانون الصادر.

#### 4- الميزانية :

يقصد بالميزانية التقدير التفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة من الزمن وهي عادة سنوية والسنة المالية في الكويت تبدأ من أول إبريل وتنتهي آخر مارس من العام التالي (4/1 حتى 3/31) ويفترض أن يتقدم مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، ويناقش المجلس الميزانية باباً (وهي تتألف من خمسة أبواب) وهناك 28 جهة مختلفة تحت بند الميزانية العامة للدولة وهناك ميزانيات عامة مستقلة وعددها 11 مثل (ميزانية الخطوط الجوية الكويتية) وهذه الميزانيات يمكنها أن تحتفظ بوفرتها للسنة المالية التالية بينما الميزانيات العامة المحلفة وعددها 12 مثل ميزانية بلدية الكويت فترتد وفوراتها لميزانية الدولة العامة.

#### 5- الحساب الختامي :

من المفروض أن الميزانية الصادرة سيعمل بها خلال سنة مالية وفي نهاية السنة المالية لا بد أن يجرى نوع من إغلاق الحسابات المتعلقة بتلك السنة ، وإذا كانت الميزانية مجرد تقديرات فإن مهمة الحساب الختامي أو النهائي هي بيان الحقائق التي وقعت فعلاً خلال السنة المالية المنتهية ويشتمل على جانبين : الحساب الختامي للإيرادات والحساب الختامي للمصروفات وقد تم إنشاء ديوان ملحق بمجلس الأمة هو ديوان المحاسبة ، مما يضيف نوعاً من الإستقلال عن السلطة التنفيذية وهو عين الشعب على التصرفات المالية للحكومة ويحتاج الحساب الختامي لصدوره إلى قانون حيث يناقشه المجلس ثم يبدي ملاحظاته بشأنه وإقراره.

#### ثالثاً: السلطة السياسية :

تعتبر الأداة السياسية هي الأداة الثالثة التي يباشر مجلس الأمة مهامه من خلالها ويقصد بها طرح الأسئلة وطرح الموضوعات للمناقشة والتحقيقات ليس فقط تجاه أعمال السلطة التنفيذية وإنما في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، وهذا الإختصاص قد يميز فاعلية مجلس عن مجلس آخر وقد تؤدي هذه الإجراءات إلى إستجواب الوزراء ومساءلة السلطة التنفيذية وهذه التحقيقات والقنوات تتيح للمجلس إماماً كاملاً بالقضايا المهمة وتجعله أكثر قدرة على إستخدام صلاحياته ويمكن للمجلس دعوة الشهود أو طلب الأدلة إلى لجان التحقيق على أنه لا بد من الحرص الشديد والحذر في ممارسة هذه السلطات حتى لا تستغل لغايات شخصية أو قد تؤدي إلى إتهام أبرياء أو التشهير بهم دون أدلة أو دون وجه حق.

#### لجنة الشؤون الخارجية

تعتبر لجنة الشؤون الخارجية من اللجان الدائمة في مجلس الأمة وتتألف من خمسة أعضاء

ينتخب من بينهم رئيس ومقرر في بداية كل دور انعقاد عادي.

#### أهم اختصاصات لجنة الشؤون الخارجية

أولاً: دراسة الموضوعات المحالة إليها وتقديم تقرير عنها إلى رئيس المجلس يلخص عملها ويبين توصياتها وذلك في خلال ثلاثة أسابيع من إحالة الموضوع إليها، ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

ثانياً: عقد لقاءات دورية بين اللجنة ووزارة الخارجية ممثلة بوزير الخارجية والسادة المسؤولين في كافة الجهات المعنية لبحث الموضوعات المستجدة على الساحة السياسية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتنسيق بين التحرك البرلماني والتحريك الحكومي في مجال السياسة الخارجية.

ثالثاً: لقاء الشخصيات والوفود الزائرة لبحث سبل تعزيز ودعم العلاقات الثنائية وإبداء وجهة النظر الكويتية تجاه القضايا المشتركة ، وطرح القضايا العربية والإسلامية التي تهم الكويت وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني وكذلك تسليط الضوء على الدور البناء لدولة الكويت عن طريق المساعدات الإنسانية والقروض الميسرة الممنوحة للدول الشقيقة والصديقة والجهود المبذولة لنشر الثقافة والتعليم في الدول الفقيرة.

رابعاً: القيام بدور لجنة الصداقة البرلمانية مع المجالس النيابية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة ومع برلمانات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لتقريب وجهات النظر ولتعزيز التعاون البرلماني في المحافل العربية والدولية.

خامساً: الإجتماع مع السفراء المعتمدين في الكويت لبحث العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول القضايا المشتركة .

سادساً: متابعة ما يناقش في المحافل والمؤتمرات الدولية ورصد ما ينشر في الصحافة العربية والعالمية والإطلاع على التقارير الواردة من سفارة دولة الكويت والمكاتب الإعلامية في الخارج.

سابعاً: صياغة البيانات الصادرة عن مجلس الأمة بخصوص قضايا السياسة الخارجية.

#### نتائج البحث

يمكن الإشارة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- يبدو من حيث الشكل أن النظام السياسي الكويتي يقترب من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون بينها طبقاً للمادة 50 من الدستور التي نصت على أن يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور، إلا أن التطبيق الفعلي أثبت ترجيح كفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية ، حيث يشترك أمير البلاد مع مجلس الأمة في السلطة التشريعية ، وهو في نفس الوقت على رأس السلطة التنفيذية.

- منذ تأسيس الكويت عام 1962 وقد نشأت لدى النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب هما الضمانة الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية



حديثاً توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة ، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة البلاد وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي ، ويحكم هذا العقد طبيعة العلاقة المتداخلة بين القوى والسلطات الأساسية في الكويت .

- اعتمدت السياسة الخارجية الكويتية منذ الستينات وحتى التسعينات من القرن العشرين على المظلة العربية حتى جاء الغزو العراقي وأسقط هذه المظلة ما أدى إلى تحول استراتيجي في سياسة الكويت الخارجية وهو ما ظهر خلال حقبة التسعينيات وما بعدها وكان له أثر على صنع قرار السياسة الخارجية تجاه القضايا محل الدراسة .

- بتحليل السمات الشخصية لأمير الكويت نجد أن العوامل النفسية لها دور كبير في توجيه مسار السياسة الخارجية الكويتية نحو لعب دور الوسيط لحل الخلافات ونزع فتيل الأزمات حيث قضى الشيخ صباح معظم حياته في العمل الدبلوماسي، فهو الذي رفع أول علم للكويت في الأمم المتحدة وكان وزيراً لخارجيتها لأكثر من أربعين عاماً ، عمل خلالها مع أشخاص ومنظمات ذات طبيعة مختلفة .

- هناك إتفاق بين السلطتين حول القضايا الخارجية خصوصاً بعد أحداث الثورات العربية وهو ما يعبر عن أن أهم مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية بشكل عام الحياد والسعي الدائم إلى دعم إستقرار المنطقة ، وقد تجلّى ذلك بشكل كبير في الإفاق حول ضرورة رأب الصدع الخليجي ، وإحداث تقارب ما في وجهات نظر الفقراء فقامت الكويت بجهود كبيرة لحل الخلافات الخليجية .

## المراجع العربية

1. د . أحمد الرشدي ، وآخرون ، " الكويت من الإمارة إلى الدولة : دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها الدولية "، الكويت ، دار سعاد الصباح ، 1993
2. د . جمال زهران،"من يحكم مصر؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث" ، القاهرة ، الطوبجي للنشر والتوزيع، 1993.
3. -----، "السياسة الخارجية لمصر 70 - 1981"، القاهرة ، دار مدبولي، 1987.
4. إبراهيم الحمود، "رقابة مجلس الأمة الكويتي على مشروع قانون الميزانية العامة"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت ، المجلد 16، العدد 2، يونيو 1992
5. أحمد الدين، "الديمقراطية والانتخابات في الكويت"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 30 العدد 347، يناير 2008
6. أحمد طاهر، "الحياة السياسية الكويتية رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري قانوني للإصلاح"، سلسلة الإصدارات الخاصة ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد 33، ديسمبر 2011
7. إبراهيم محمد دشتي ، در البرلمان في السياسة الخارجية : دراسة حالة دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية 2008: 2015، " بحث غير منشور " رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2018
8. د. حسنين توفيق إبراهيم ، "الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، دبي ، مركز الخليج للأبحاث، 2005. : ميريت للنشر، 2001م.
9. د. حسين علي الصباغة ، "النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو 2014
10. خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية ، " بحث غير منشور " رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2012
11. رابحه فلاح سند السيجان ، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية ، " بحث غير منشور " رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2013
12. سامي ناصر خليفة ، "صنع القرار في الكويت : جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21، فبراير 2009.
13. عبد الرحمن نصر عايد العنقودي ، توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت 2006 : 2018، " بحث غير منشور " ، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة ، 2018

- 1- Andrew Scout," **The Funtioning of the International Political System, the Macmillan**" , New York, 1967.
- 2- Bahgat Korany and contributors, "**How Foreign policy Decision Are Made in The Third world, U.S.A**" , west viw press Boulder and London, 1988.
- 3- David Easton, "**A Framework for political Analysis, Englewood cliffs**" , N.J. Prentice Hall, 1969.
- 4- Harold Sprout," **Environment in the Study of International Politics, in: James, Rosenau International politics and Foreign policy**" , Londres, Frances Pinter, 1980.
- 5- James E. Dougherty & L. Pfaltzgraff, "**Contending Theories of International Relations**" , Lippincott, Philadelphia, 1971.
- 6- James Robinson & Richard Snyder," **Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior**" , (Holt) Rinehart and Winston, New York, 1966.
- 7- Janathan M. Roberts," **Decision Making during International crises**", Macmillan Press, 1985.
- 8- M. Brecher, "**The Foreign policy system of Israel: setting, Images**", process, (London, Oxford university press, 1972.
- 9- Richard c. Snyder and others, "**Foreign Policy Decision Making**", Free Press, New York, 2002.